البورصة تستهل تعاملاتها الأسبوعية على انخفاض المؤشر العام 12.9 نقطة

هبوط جماعي للمؤشرات

استهلت البورصة تعاملاتها الأسبوعية أمس الأحد على انخفاض المؤشر العام 9. 12 نقطة ليبلغ مستوى 8ر5088 نقطة بنسبة 25. 0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 3. 97 مليون سهم تمت من خلال 3666 صفقة نقدية بقيمة 4. 10 مليون دينار كويتي «نحو 32. 34 مليون دولار أمريكي».

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 8. 14 نقطة ليصل إلى مستوى 3. 4732 نقطة وبنسبة انخفاض 31. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8. 81 مليون سهم تمت عبر 2337 صفقة نقدية بقيمة 7. 3 مليون دينار «نحو 21. 12 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الأول 9. 11 نقطة ليصل إلى مستوى 14. 5285 نقطة وبنسبة انخفاض 22. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5. 15 مليون سهم تمت عبر 1329 صفقة بقيمة 6ر6 مليون دينار «نحو 78. 21 مليون دولار».

وكانت شركات «السورية» و«تجارة» و«مراكز» و«اسيا» و«مشاعر» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم «اعيان» و«بتروجلف» و«السورية» و«الاثمار» و«اجوان» الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت «بوبيان د ق» و«اسيكو» و«سنرجي» و«الخليجي» و«كفيك».

وتابع المتعاملون إفصاحا لشركة «الأولى للاستثمار» بشأن دعاوى وأحكام وكذلك إفصاحا من شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات بشأن بيع حصة الشركة في أسهم شركة «المال» علاوة على إفصاح معلومات جوهرية من شركة «ريم» العقارية كذلك تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم على «بنك وربة».

وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة «الامتيازات الخليجية» في شأن سداد جزء من مديونية وإفصاحا عن تعيين عضو مجلس إدارة جديد لشركة رأس الخيمة لصناعة الاسمنت الابيض والمواد الإنشائية علاوة على متابعة إعلان شركة «بورصة الكويت» تنفيذ بيع أوراق مالية «مدرجة وغير مدرجة» لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الاول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لأليات العرض والطلب المطبقة.

خلال افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018» في بيروت

الجراح: الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الشيخ محمد الجراح

بالتزامن مع الذكرى الـ 45 لتأسيس اتحاد المصارف العربية، افتتح الاتحاد مؤخرا فعاليات «المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018» تحت عنوان «الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة» وذلك في بيروت برعاية رئيس الوزراء اللبناني، سعد الحريري، وحضور رئيس مجلس إدارة الاتحاد و «KIB»، الشيخ/ محمد جراح الصباح، إلى جانب نخبة من الشخصيات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والمصرفية العربية والأجنبية.

وبهذه المناسبة، صرح الجراح في الكلمة التي ألقاها خلال حفل الافتتاح، قائلاً: «يركز هذا المؤتمر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث زاد الاهتمام بتحقيق الشراكة بين هذين القطاعين منذ مطلع التسعينات بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد جميع إمكانات المجتمع بما فيها طاقات وموارد وخبرات القطاعين، ولذلك لاتزال الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تسعى لبناء علاقات تشاركية تسهم فيها قطاعات المجتمع في توحيد المشاريع والأعمال وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أهدافها على أساس مشاركة فعلية، وحوكمة جيدة، ومساءلة شفافة، ومنفعة متبادلة.»

مشيراً إلى أن التحديات التي تواجه المنطقة العربية، والتي تعيق تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، واستناداً إلى الأهداف التنموية للألفية الجديدة، اختار اتحاد المصارف العربية موضوع مؤتمره هذا العام، انطلاقاً من أن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو وسيلة لتقديم خدمات معينة، وقد أصبح مصطلحاً شائعاً في دوائر الأعمال والحوكمة، ولاسيما في مجال التنمية الاقتصادية، مع الإشارة إلى إدراك صانعو القرار في المنطقة العربية لأهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر ملاحظة الدور الكبير لهذا القطاع في خطط التحول الاقتصادي الاستراتيجي للدول العربية، كرؤية 2030 لكل من السعودية ومصر وبعض الدول العربية الأخرى.

كما أكد الجراح أن الاتحاد يتطلع لأن يخطو خطوات كبيرة على طريق تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، كما أنه يولي هذا التوجه جل اهتمامه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً في بعض الدول العربية التي عانت من أحداث واضطرابات وتحتاج إلى إعادة تمويل بنى تحتية تسهم في إيجاد الأرضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات وخلق فرص عمل عديدة في كافة القطاعات ولجميع الطبقات الاجتماعية على اختلافها.

سوق «أو تي سي» يبدأ تداولاته بثلاث صفقات بـ3 آلاف دينار

دشنت بورصة الكويت أمس الأحد نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة المعروف اختصارا «أو تي سي» وشهد تداول 3ر33 ألف سهم بقيمة نحو ثلاثة آلاف دينار كويتي «نحو 9ر9 ألف دولار أمريكي» تمت عبر ثلاث صفقات.

كما شهدت شاشة تداولات الصفقات الخاصة حركة تداول على شركتين بكمية 4ر50 ألف سهم بلغت قيمتها النقدية 4ر2 ألف دينار «نحو 9ر7 ألف دولار أمريكي».

وانحصرت الشركات الأكثر تداولا من خلال الكمية والقيمة وأعداد الصفقات في شركتي «المستقبل العالمية للاتصالات» و«المنار للتمويل والاجارة».

وسوق «أو تي سي» نظام عملت بورصة الكويت على ابتكاره ليخدم جميع المتعاملين في الأوراق المالية غير المدرجة بهدف خلق منصة تداول مميكنة بالكامل تتسم بالمصداقية والعدالة هو نظام إلكتروني حديث لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في السوق الرسمي وهو الأول على مستوى منطقة الخليج العربي.

واتصفت عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة سابقا التي كانت تتم بطريقة يدوية بالقصور وافتقارها للشفافية كما عانى المتداولون التخوف من مدى جدية عمليات البيع والشراء ومن حقيقة السعر المتفق عليه وصعوبة تحصيل المبالغ الناتجة عن البيع أو المدفوعة للشراء.

وتكمن آلية وشروط عمله بأن تتم فيه جميع إجراءات التداول والتي من شأنها أن ينتج عنها أرباح وخسائر ونقل ملكيات تتم عن طريق مكاتب وساطة مرخص لها كما تخضع لقواعد نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة ويتحمل المتعامل وفق هذا النظام مسؤولية المخاطر الناتجة عن تنفيذ هذه الصفقات والتقصي عن الوضع المالي والقانوني للشركة التي يتداول على أسهمها.

واستحدثت بورصة الكويت هذا النظام لتداول الأوراق المالية غير المدرجة وإجراء تعديلات شملت إدخال الميكنة الكاملة على هذا النظام وتطوير آلية عمله والضوابط والنظم الخاصة به وسد الثغرات القانونية التي كانت تواجه الآلية السابقة.

وأوجبت القواعد أن تتم التداولات عن طريق الوسطاء على غرار السوق الرسمي وأن تحتفظ كل الشركات بسجلات مساهميها لدى وكالة مقاصة مرخص لها.

ويتم من خلال النظام الجديد تسهيل إجراءات بيع وشراء الأوراق المالية غير المدرجة واختصار الدورة المستندية من خلال الميكنة الكاملة وتسهيل عمليات التسوية والتقاص بين المتعاملين من خلال النظام كما يتميز باستحداث موقع إلكتروني مخصص بالأوراق المالية غير المدرجة.

الغانم يستقبل محافظ جزيرة كوس اليونانية لبحث التعاون المشترك

جانب من الاجتماع

استقبل علي محمد تنبان الغانم - رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، صباح أمس الأحد بمبنى الغرفة، جورج كيرتيس - محافظ جزيرة كوس اليونانية.

في بداية اللقاء، رحب الغانم بالمحافظ، حيث تطرق الى العلاقات الثنائية وسبل تنمية أوجه التعاون بين البلدين الصديقين، مؤكدا على أهمية تطوير العلاقات الإقتصادية المشتركة، وذلك من خلال تبادل زيارة الوفود التجارية والإقتصادية، للتعرف عن كثب بالفرص الإستثمارية المتاحة في جزيرة كوس اليونانية، وإطلاع أصحاب الأعمال الكويتيين على النظم والقوانين التي من شأنها تسهيل إجراءات المستثمر الكويتي. كما أكد إستعداد الغرفة على نشر الفرص الإستثمارية المتاحة في الجزيرة على المهتمين من السادة أعضائها. ثم تطرق الغانم الى أهمية دور القطاع الخاص في مجالات التنمية الإقتصادية وتعزيز التعاون التجاري من خلال إستقطاب المشاريع الإستثمارية وعمل شراكات ناجحة بين الجانبين الكويتي واليوناني.

من جانبه، تقدم المحافظ بالشكر للغرفة على حسن الإستقبال وإتاحة الفرصة لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين. حيث دعا الشركات الكويتية لعمل شراكات ثنائية مع نظرائهم في جزيرة كوس لتفتح آفاقا إقتصادية جديدة، وأضاف الى أن الجزيرة تمتلك مقومات إستثمارية جيدة في قطاع السياحة، حيث تعد ثالث أكبر جزر اليونان إستقطابا للسياحة.

وفي نهاية اللقاء، أعرب المحافظ عن خالص امتنانه وتقديره لغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها، وما تقدمه من خدمات لقطاع الأعمال.

«بيتك - البحرين» يعلن توفير منتجات جديدة في محفظة الخدمات المصرفية الخاصة

عبد الرزاق جواهري

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين، «بيتك- البحرين» عن إزدهار محفظة الخدمات المصرفية الخاصة نتيجة لتوجه العملاء نحو استثمارات تتبع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وقال عبد الرزاق جواهري مدير تنفيذي في «بيتك - البحرين»: «لطالما حرصنا على وضع عملائنا على رأس أولوياتنا حيث نعمل على تلبية رغباتهم عبر تقديم منتجات إسلامية وخدمات مصرفية خاصة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. ويلعب فريقنا المتخصص من مديري العلاقات الذين يتمتعون بدرجة عالية من الخبرة، دوراً فعالاً في إرضاء العملاء من خلال الإستفادة من موارد البنك وتصميم حلول فريدة تتلائم مع الإحتياجات الفردية. حيث إننا نعمل على تطوير إستراتيجيات إستثمارية بإمكانها أن تحقق الأهداف الإقتصادية المرجوة بكل سهولة ومرونة مع ضمان المحافظة على الشفافية في جميع عروضنا والإبقاء على قيم الخدمات المصرفية الإسلامية الأصيلة.»

ويتميز قسم الخدمات المصرفية الخاصة في «بيتك - البحرين» بتقديمه لخدمات إستثنائية مصممة خصيصا لتلبية الإحتياجات الشخصية والتجارية المتعلقة بكل من كبار الشخصيات والشركات العائلية، والشركات الخاصة.

وأضاف: «نقدم مجموعة من الحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل حساباتتحت الطلب الجديدة وحسابات الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كالمرابحة والوكالة.»

ويوفر حساب تحت الطلب الجديد حلاً يجمع بين مزايا المدخرات والحسابات الجارية في منتج واحد. ويقوم حساب تحت الطلب بحساب الربح على أساس يومي وتوزيع الأرباح على أساس شهري للمستثمرين. يمكن للعملاء فتح الحساب بالدينار البحريني و/أو بالدولار الأمريكي.

ويتضمن «حساب الوكالة الإستثماري» خيارات الموارد المالية المتاحة للزبائن، وبإمكان فتح حساب الوكالة الإستثماري بالدينار البحريني و/أو بالدولار الأمريكي. ويتم توزيع الربح على حسابات العملاء على أساس شهري.

ويقدم حساب الوكالة الاستثماري فلكسي الجديد من بيت التمويل الكويتي - البحرين مرونة لسحب حوالي 20% من المبلغ خلال مدة الاستثمار. يمكن فتح الحساب بإستخدام بالدينار البحريني و بالدولار الأمريكي. يتم توزيع الربح في حسابات العملاء على أساس شهري.

وتمنح بطاقة VISA Signature الائتمانية للعملاء مجموعة واسعة من المزايا، مثل إمكانية الدخول الى أكثر من 650 صالة مطار حول العالم، والتأمين على الحوادث الشخصية والسفر، وتمديد فترة الضمان، وحماية الشراء. كما سيحظى العملاء براحة البال وسهولة إستخدام بطاقة فيزا في جميع أنحاء العالم.

ومن جانبه، قال ابراهيم الأحمد رئيس قسم الخدمات المصرفية الخاصة: «تماشيا مع إستراتيجية مجموعة «بيتك» التي تدفع جميع أقسامها الفرعية إلى تبني نهج فريد لخدماتنا المصرفية، سيحظى عملائنا بمدير علاقات خاص بهم، بالإضافة الى أسعار تفضيلية لصرف العملات الأجنبية ، ورسوم الخدمات المخفضة، ودفتر شيكات، وبطاقة الصراف الآلي، ومن شأن جميع تلك المزايا أن تساعد على تعزيز تجربة عملائنا المصرفية مع «بيتك- البحرين».